

تقوم "الإهالي" وعلى شكل حلقات متتالية بنشر كتاب الاديب والمفكر العراقي الدكتور عبد الحسين شعبان عن الشخصية الوطنية الكبيرة الاستاذ سعد صالح جريو ، الذي امتاز بالوسطية والاعتدال ، وجمع بين الثقافة والسياسة ، وكان شاعراً رقيقاً مثلما عمل وزيراً للداخلية ، ورئيساً لحزب الأحرار الوسطي ، الذي خرج من معطف الحكومة ، ليتردي بدلة المعارضة الوطنية .

ومثلما يسלט الباحث والاكاديمي شعبان ، الضوء حول سجاياها الشخصية وبينته النخبية ونجاحاته الادارية ومواقفه السياسية وخطبه البرلمانية ، متوقفاً عن دراسته الاولى في الحوزة العلمية ، ثم تخرّجه من دار المعلمين وكلية الحقوق ، فإنه يشدد على اصراره على اجازة الاحزاب واطلاق حرية الصحافة واطلاق السجون في الوزارة التي شارك فيها ولم تدم أكثر من يوماً .

ان كتاب الدكتور شعبان الذي يتقدمه عن سعد صالح ، إضافة مهمة للمكتبة العراقية والعربية ، وبشكل خاص لمكتبة التيار الديمقراطي ، الوسطي ، والليبرالي ، الذي سبقت لشعبان وهو كاتب متمرس ومفكر مجدد ينتمي الى المدرسة الحديثة والى جيلها الثاني ، أن رفدها بأكثر من كتاباً في مجالات الفكر والثقافة والقانون والسياسة الدولية والاسلام والنزاعات الاقليمية والدولية والمجتمع المدني وحقوق الانسان .

النجف... والفرصة الواعدة!! سسيولوجية النجف وتاريخها

الدولة العراقية والمؤسسة الدينية: من السلبية الى العدا

قبل عن عدم امتلاكه جنسية عراقية بعد تاسيس الدولة، ونشره قصيدة يتغزل فيها ببلاد فارس، ويقول في مطلعها:

هَبْ النسيم فهبَّتْ الأضواق
وهي اليكم قلبه الخفاق

لي في العراق عصابة لولاهم
ما كان محبوباً إلى عراق
لا بدلة لولاهم- وهي التي عُذبت
تروي ولا الفرات يذاق

وهي فارسٌ وهواؤها روح الصبا
وسماؤها الأغصان والأورق(7)

ويلخص عبد الكريم الأزري(8) قضية الجواهري حيث يقول : كان وزير المعارف سنة 1927 الى مدير المعارف العام ساطع الحصري أن يعين الأديب والشاعر الناشئ (وقتئذ) محمد مهدي الجواهري معلماً للغة العربية في المدارس الحكومية . وعند زيارة النجف استدعى ساطع الحصري الجواهري للمقابلة وتبين أنه إيراني الجنسية (9) لكن الوزير استحصل له الجنسية العراقية من وزارة الداخلية، وقد تم تعيينه غير أنه لم يرض على التعيين سوى مدة قصيرة، وإذا به يفصل من وظيفته والحجة هذه المرة هو ما نشره في صحيفة الفيحاء من قصيدة يتغنى بها ببلاد فارس (10)

وإذا كان الجواهري قد دفع ثمن صراع المدير (الخضير)- الحصري والوزيرالمتفج، فلعل ذلك كان جزءاً من اللعبة الطائفية والتنازع على المناصب ورذً فعلي لقضية النصولي، ولتلاعب الفريقيّن، لاسيما المستفيدون من اللعبة الطائفية، التي غدت كارثة حقيقية في العراق، وهو الأمر الذي دفع الملك فيصل الأول الى كتابة مذكراته الشهيرة بعد 12 عاماً من الحكم، متوجهاً الى النخب داغياً من الطائفة أو العرق، دون اغفال التمييز والاضطهاد الذي تعرضت له الغالبية من ابناء الشعب العراقي، بسبب نهج البنوة- أو الاقليم اي `الولادة` في منح الجنسية العراقية، وهي المعايير التي تقرها قوانين الجنسية في العالم(6).

وإذا أردنا قراءة تلك الإشكالية بصياادية ودون النظر الى المسألة من زاويتها الطائفية، فيمكننا التوقف عند منجزات الدولة الأموية التي أسست كياناً عربياً كبيراً وسكت النقود وركبت البحر وحقت نهضة كبيرة، الأمر الذي بحاجة الى دراسة وتامل بغض النظر عن عدالتها أو عدم عدالتها، وكذلك بغض النظر عن مشروعية مقاومتها، لاسيما بثورة الحسين واستشهاده من أجل المثل والقيم التي يؤمن بها، أو بمن أعقبها، فالدولة العباسية استحكمت وعمّقت ما إنجزته الدولة الأموية في تاريخها، لاسيما في ميادين العمران والزراعة والري وبناء السدود وبناء الجيوش والدبلوماسية والتقدم في حقول العلم والفكر والأدب والثقافة والفن، والتبشير بالرسالة الى المستوى العالمي.

لقد أخطأ النصولي حين اهدى الكتاب الى بناء الدولة الأموية `معاوية بريمر- زماي خليل زاد. كما أن سوقف بعض رجال الدين العلمي ساعد في تجميم دورهم، وذلك عندما دعوا الى عدم قبول العمل الوظيفي ورفض تاسيس مدرسة للآثاف في النجف مما ساعد الدولة في محاولاتها لعزلهم.(3).

يضاف الى ذلك بعض مظاهر الطائفية السياسية التي طبعنت جزءاً من سلوك معلن أو غير معلن للنخبة الحاكمة، خصوصاً إزاء السلم الوظيفي لبعض المراكز المؤثرة، لاسيما في القوات المسلحة، وكذلك الأجهزة الأمنية والدبلوماسية والواقع الحساس، حيث كانت كبرير بفة قليلة أو أن هناك استبعاداً أو تحجيماً لاعتبارات سياسية أو غير سياسية، سواء حرصها بعضها في يد بعض العوائل أيام الحكم الملكي أو لحساب اتجاهات حزبية ضيقة، وهذا التمييز يشمل الأفراد أيضاً فضلاً عن التمييز القومي الذي كانوا يعانون منه وعدم الاعتراف بحقوقهم القومية، وقد يكون الأمر ذا صلة بمنظور الحكم إزاء الأقليات الدينية أو الأثنية بشكل عام وإزاء الاستحواذ على الحكم بمبررات سياسية وغير سياسية، ولعل هذا الأمر اضعف الهوية الوطنية العامة، التي كان سعد صالح من دعائتها

فألهويات الفرعية إذا تم احترامها والاستجابة لمطالبتها، ستكون متفاعلة مع العراق، وهو ما لا يتوقف عند هذه المسألة التي لها علاقة بحرية التعبير من جهة، واستخدمت لتصفية حسابات سياسية ومذهبية من جهة أخرى، حيث كانت بعض الاحترابات الخفية والعلمنية تظهر بشكل أو بآخر وبين فترة وأخرى في صورة احتكاكات أو احتدامات وتوترات.

وقد دفع هذه القضية عدد من الشباب المتثور من الفريقيّن الى النعالي على المسألة الطائفية والدفاع عن حرية التعبير، بلجؤهم الى عقد اجتماع لدى وزارة المعارف وفي الكتابة في الصحف، وتقديم مذكرات وعرائض، تضامناً مع حرية التعبير، التي كانت في بداياتها الحنينية.

ولم تكن قضية النصولي بعيدة عن الخلاف بين عبد المهدي المتفجعي (وزير المعارف) وبين ساطع الحصري (مدير المعارف العام) ووجدت ذبولها وانعكاساتها وردود فعلها وإثاراتها الطائفية، لاسيما بين الوزير والخبير بالارتباط مع قضية الجواهري، التي هي الأخرى كانت فتنة بكل ما تعني الكلمة من معنى، حيث أقدم ساطع الحصري على فصل الجواهري من وظيفة معلم بسبب ما

مجلس المبعوثان عام 1912م، وأعيد انتخابه عام 1914م، وعين مدرساً في دار المعلمين في القدس عام 1920م، وعاد إلى بغداد عام 1921م، ثم سافر إلى الإسنانة عام 1922م، وعاد إلى بغداد عام 1923م، وأصدر فيها جريدة الأمل، وانتخب عضواً في مجمع اللغة العربية في دمشق، عام 1923م، وبعد ذلك عين مفتشاً في مديرية المعارف ببغداد عام 1924م، ثم عين أستاذاً في اللغة العربية بدار المعلمين العالية عام 1927م.

وشئت الحكومة حملة تشهير برجال الدين وشنّعت بهم وقامت بعمليات تصفية سياسية وجسدية بحق العشرات منهم، مصدرة قانوناً ذا أثر رجعي يقضي بإعدام اعضاء حزب الدعوة الإسلامي في 31 آذار (مارس) 1980، الذي صار شماعة يعلق عليها كل `اسلامي` أو كل معارض لا ترضى عنه الحكومة. كما انزلت الحكومة ضربة كبيرة بالفكر الإسلامي بإعدام المفكر السيد محمد باقر الصدر(11) واخته بنت الهدى، الذي كان أحد أبرز المفكرين الإسلاميين الذين حاولوا تقديم قراءة نقدية جريئة وعصرية للفلسفة العالمية، من خلال اجتهادات واطروحات مؤسسة على نحو محكم اتفقت معها أم لم تنفق، إلا أنه من الانصاف الاقرار بالقيمة النظرية لتلك الكتابات، لاسيما كتباه المشهور`

إيراني الجنسية` (9) لكن الوزير استحصل له الجنسية العراقية من وزارة الداخلية، وقد تم تعيينه غير أنه لم يرض على التعيين سوى مدة قصيرة، وإذا به يفصل من وظيفته والحجة هذه المرة هو ما نشره في صحيفة الفيحاء من قصيدة يتغنى بها ببلاد فارس (10) وإذا كان الجواهري قد دفع ثمن صراع المدير (الخضير)- الحصري والوزيرالمتفج، فلعل ذلك كان جزءاً من اللعبة الطائفية والتنازع على المناصب ورذً فعلي لقضية النصولي، ولتلاعب الفريقيّن، لاسيما المستفيدون من اللعبة الطائفية، التي غدت كارثة حقيقية في العراق، وهو الأمر الذي دفع الملك فيصل الأول الى كتابة مذكراته الشهيرة بعد 12 عاماً من الحكم، متوجهاً الى النخب داغياً من الطائفة أو العرق، دون اغفال التمييز والاضطهاد الذي تعرضت له الغالبية من ابناء الشعب العراقي، بسبب نهج البنوة- أو الاقليم اي `الولادة` في منح الجنسية العراقية، وهي المعايير التي تقرها قوانين الجنسية في العالم(6).

وإذا أردنا قراءة تلك الإشكالية بصياادية ودون النظر الى المسألة من زاويتها الطائفية، فيمكننا التوقف عند منجزات الدولة الأموية التي أسست كياناً عربياً كبيراً وسكت النقود وركبت البحر وحقت نهضة كبيرة، الأمر الذي بحاجة الى دراسة وتامل بغض النظر عن عدالتها أو عدم عدالتها، وكذلك بغض النظر عن مشروعية مقاومتها، لاسيما بثورة الحسين واستشهاده من أجل المثل والقيم التي يؤمن بها، أو بمن أعقبها، فالدولة العباسية استحكمت وعمّقت ما إنجزته الدولة الأموية في تاريخها، لاسيما في ميادين العمران والزراعة والري وبناء السدود وبناء الجيوش والدبلوماسية والتقدم في حقول العلم والفكر والأدب والثقافة والفن، والتبشير بالرسالة الى المستوى العالمي.

لقد خرجت كلية الفقه ومنتدى النشر نخبة لامعة من الطلبة الذين أصبحت لهم مكانتهم العلمية والأدبية، إضافة الى مكانتهم الاجتماعية. أما جامعة النجف الاولى فقد امتازت بتخريج كوكبة متميزة ممن ساهموا في الثقافة والفكر والأدب عراقياً وعربياً.

النجف قد حافظت على نفسها الى حد ما، وكانت بعيدة عن التفتحات المباشرة للدولة وتأثيراتها، الا ان الدولة بدأت تفكر منذ 17 تموز (يوليو) العام 1968 باتجاه احتواء هذه المؤسسة واطعافها.

وقد عملت الحكومات الشمولية بمنهج مترابط المراحل، فمن جهة منعت أو حددت اعطاء ترخيصات (تاشيرات دخول) أو تسهيلات للطلبة الدارسين والزوار، ومنعت تعديد الاقامات وحالات دون وصول ما يسمى بـ`الحقوق الشرعية` لرجال الدين وهو أمر بحد ذاته يحتاج الى وقفة للدراسة والنقد والتاطير، لاسيما من خلال نظام رقابي وشفافية لمعرفة كيفية صرف الاموال ومدى الحاجة الحقيقية لتطوير مناهج التعليم) ومن جهة ثانية اقدمت على حملة تهجير عشوائية شملت نحو نصف مليون مواطن بحجة التبعية الإيرانية المزعومة، وهم عراقيون في غالبيتهم الساحقة أباً عن جد، وذلك خلال التحضير للحرب ضد إيران وخلاها وبعدها.

ولعل من المناسب الإشارة الى ان اول عمليات التهجير هذه كانت قد بدأت العام 1963 ثم عامي 1965 -1966 خلال حملة التجنيد الاجباري وعامي 1971-1970

وإلى الاعوام 1975-1976-1977 وكانت ذروتها العام 1980.

وشئت الحكومة حملة تشهير برجال الدين وشنّعت بهم وقامت بعمليات تصفية سياسية وجسدية بحق العشرات منهم، مصدرة قانوناً ذا أثر رجعي يقضي بإعدام اعضاء حزب الدعوة الإسلامي في 31 آذار (مارس) 1980، الذي صار شماعة يعلق عليها كل `اسلامي` أو كل معارض لا ترضى عنه الحكومة. كما انزلت الحكومة ضربة كبيرة بالفكر الإسلامي بإعدام المفكر السيد محمد باقر الصدر(11) واخته بنت الهدى، الذي كان أحد أبرز المفكرين الإسلاميين الذين حاولوا تقديم قراءة نقدية جريئة وعصرية للفلسفة العالمية، من خلال اجتهادات واطروحات مؤسسة على نحو محكم اتفقت معها أم لم تنفق، إلا أنه من الانصاف الاقرار بالقيمة النظرية لتلك الكتابات، لاسيما كتباه المشهور`

إيراني الجنسية` (9) لكن الوزير استحصل له الجنسية العراقية من وزارة الداخلية، وقد تم تعيينه غير أنه لم يرض على التعيين سوى مدة قصيرة، وإذا به يفصل من وظيفته والحجة هذه المرة هو ما نشره في صحيفة الفيحاء من قصيدة يتغنى بها ببلاد فارس (10) وإذا كان الجواهري قد دفع ثمن صراع المدير (الخضير)- الحصري والوزيرالمتفج، فلعل ذلك كان جزءاً من اللعبة الطائفية والتنازع على المناصب ورذً فعلي لقضية النصولي، ولتلاعب الفريقيّن، لاسيما المستفيدون من اللعبة الطائفية، التي غدت كارثة حقيقية في العراق، وهو الأمر الذي دفع الملك فيصل الأول الى كتابة مذكراته الشهيرة بعد 12 عاماً من الحكم، متوجهاً الى النخب داغياً من الطائفة أو العرق، دون اغفال التمييز والاضطهاد الذي تعرضت له الغالبية من ابناء الشعب العراقي، بسبب نهج البنوة- أو الاقليم اي `الولادة` في منح الجنسية العراقية، وهي المعايير التي تقرها قوانين الجنسية في العالم(6).

وإذا أردنا قراءة تلك الإشكالية بصياادية ودون النظر الى المسألة من زاويتها الطائفية، فيمكننا التوقف عند منجزات الدولة الأموية التي أسست كياناً عربياً كبيراً وسكت النقود وركبت البحر وحقت نهضة كبيرة، الأمر الذي بحاجة الى دراسة وتامل بغض النظر عن عدالتها أو عدم عدالتها، وكذلك بغض النظر عن مشروعية مقاومتها، لاسيما بثورة الحسين واستشهاده من أجل المثل والقيم التي يؤمن بها، أو بمن أعقبها، فالدولة العباسية استحكمت وعمّقت ما إنجزته الدولة الأموية في تاريخها، لاسيما في ميادين العمران والزراعة والري وبناء السدود وبناء الجيوش والدبلوماسية والتقدم في حقول العلم والفكر والأدب والثقافة والفن، والتبشير بالرسالة الى المستوى العالمي.

* الدولة والمؤسسة الدينية

لعل أبرز سمة للحكم الشمولي في العراق في العقود الثلاثة والنصف الماضية وفي ظل حرب الخليج الاولى 1980- 1988 وحرب قوات التحالف العام 1991 بعد غزو القوات العراقية الكويت في 2 آب (اغسطس) العام 1990، هو التمرکز الشديد والتدخل في جميع مناحي الحياة، لفرض هيمنته ومد يده الى جميع المؤسسات، ورغم ان هذه النزعة تقلصت بحكم الحصار الدولي الجائر الذي فُرض على العراق العام 1991-2003، إلا ان الطابع الشمولي ظل يحكم العلاقة ما بين الدولة الشمولية والنجف وجامعاتها.

وإذا كانت المؤسسة الدينية في النجف قد حافظت على نفسها الى حد ما، وكانت بعيدة عن التفتحات المباشرة للدولة وتأثيراتها، الا ان الدولة بدأت تفكر منذ 17 تموز (يوليو) العام 1968 باتجاه احتواء هذه المؤسسة واطعافها.

وقد عملت الحكومات الشمولية بمنهج مترابط المراحل، فمن جهة منعت أو حددت اعطاء ترخيصات (تاشيرات دخول) أو تسهيلات للطلبة الدارسين والزوار، ومنعت تعديد الاقامات وحالات دون وصول ما يسمى بـ`الحقوق الشرعية` لرجال الدين وهو أمر بحد ذاته يحتاج الى وقفة للدراسة والنقد والتاطير، لاسيما من خلال نظام رقابي وشفافية لمعرفة كيفية صرف الاموال ومدى الحاجة الحقيقية لتطوير مناهج التعليم) ومن جهة ثانية اقدمت على حملة تهجير عشوائية شملت نحو نصف مليون مواطن بحجة التبعية الإيرانية المزعومة، وهم عراقيون في غالبيتهم الساحقة أباً عن جد، وذلك خلال التحضير للحرب ضد إيران وخلاها وبعدها.

ولعل من المناسب الإشارة الى ان اول عمليات التهجير هذه كانت قد بدأت العام 1963 ثم عامي 1965 -1966 خلال حملة التجنيد الاجباري وعامي 1971-1970

وطلابه ، على اثر قرار الفصل والإبعاد، (5) انظر: الأزري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق، مصدر سابق، ص 215 وما بعدها .

(6) انظر: شعبان ، عبد الحسين- من هو العراقي؟ دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2002.

(7) انظر: شعبان، عبد الحسين، من هو العراقي- دار الكنوز الأدبية، بيروت 2002- ص 16 وما بعدها (الفصل الخاص بالجواهري والجنسية)
قارن كذلك- العلوي، حسن- ديوان العصر، وزارة الثقافة، دمشق، 1968.
قارن أيضاً- الجواهري، محمد مهدي - ذكرياتي، ج1، دار الرافدين، دمشق، 1988، ص 137-156

(8) الأزري: ولد في مدينة الكاظمية العام 1908 واكمل دراسته الثانوية فيها وأرسل بعثة على ملك وزارة الأوقاف الى لندن للحصول على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية. شغل مناصب ووظائف عديدة في الدولة العراقية، حيث عُيّن لأول مرة في وزارة الخارجية معاوناً للتفصل في كرمشاه العام 1930 ثم انتقل الى وزارة المعارف في خريف العام 1931، وعُيّن مدرساً في دار المعلمين الابتدائية، وعُيّن معاوناً لرئيس الديوان الملكي العام 1934، وعُيّن مديراً للتجارة، ثم استقال من منصبه وعُيّن مرة أخرى في نفس المنصب العام 1938، كما انتخب نائباً لأكثر من مرة، واستوزر كذلك لأكثر من مرة، كان آخرها وزيراً للعلمية في وزارة الاتحاد الهاشمي. جدير بالذكر أنه ساهم في مجلس الاعمار الذي كان دوره كبيراً في وضع اللبثات الاولى للبنية التحتية للتنمية .

(9) انظر: الأزري، عبد الكريم- مشكلة الحكم في العراق،مصدر سابق، ص 210، انظر كذلك: الحصري، ساطع- مذكراتي في العراق، جزءان، ج1 دار الطليعة ، بيروت، 1967، ص. 589

(10) كان السيد عبد الرزاق الصني هو الذي يصدر جريدة الفيحاء، وهي صحيفة اسبوعية. جدير بالذكر ان الجواهري كان قد اتهم من قبل لجنة التحقيق التي راسها ساطع الحصري معه بالتمدّح لإيران والتخلّص عن العراق، ويقول في حديث خاص مع المؤّلف غير منشور: ماذا لو كنت امتهلت بريطانيا وتشوّهت في تركيا، فهل سافعل وتقل كل هذه الضجة- شعبان، عبد الحسين (أوراق غير منشورة) 1984.

(11) انظر: شعبان، عبد الحسين- في تشريح أزمة الدولة العراقية، صحيفة الحياة، لندن، العددان 12007 -12008 كانون الثاني (يناير) 1996.
قارن كذلك: الأزري، عبد الكريم- مشكلة الحكم في العراق، مصدر سابق.

1- هذا المبحث يمكن الحديث عن:
والتي هوذة العلمية.

2- منتدى النشر وكلية الفقه.

3- حضرة الامام علي.

(11) السيد الصدر: ولد في مدينة الكاظمية في 28 شباط (فبراير) 1935 وتوفي والده وهو ما يزال طفلاً وتولى رعايته اخوه الأكبر اسماعيل، ويعود نسبه الى الامام موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن الامام علي، وأسرته متوزعة بين العراق ولبنان في جبل عامل. انتقل الصدر من الكاظمية الى النجف، وهناك استكمل دراسته العملية للمقدمات للدراسة وبحث الضارج وهي اقرب الصاقق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن الامام علي، وأسرته متوزعة بين العراق ولبنان في جبل عامل.

انتقل الصدر من الكاظمية الى النجف، وهناك استكمل دراسته العملية للمقدمات للدراسة وبحث الضارج وهي اقرب الصاقق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن الامام علي، وأسرته متوزعة بين العراق ولبنان في جبل عامل. انتقل الصدر من الكاظمية الى النجف، وهناك استكمل دراسته العملية للمقدمات للدراسة العليا في الحوزة العلمية، كما تتلمذ على يد عدد من الاساتذة والعلماء ائشغل بالقر وساهم في تطوير المدرسة الاسلامية العراقية فألّف كتاب` فلسفتنا` العام 1959 واقتصادنا العام 1961 وعدد من البحوث منها البنك اللرابوي في الاسلام العام 1969، وبحوث في شرح العروة الوثقى العام 1971. تعرض لضغوط كثيرة منذ أواسط السبعينات واستجوب وحُقق معه وفُرضت عليه الاقامة الجبرية واعتقل بعد العام 1980 وخلفه اثره قسرياً هو واخذه بنت الهدى في 9 نيسان (ابريل) 1980، ولعل نجاح الثورة الاسلامية في إيران العام 1979، كان أحد أسباب الصدام مع الحركة الدينية في العراق، والسعي للقضاء عليها، كما أنه كان سبباً في محاولة الحركة الدينية حرق المراحل والقيام بالإصطدام بالسلطة.

(12) قارن: شعبان، عبد الحسين- السيد الصدر: حلق في فضاءات شاسعة وسبع في بحور واسعة، صحيفة المنبر، العدد 52، أيار (مايو) 1999.

الطلابي` الاقتصاد الوطني` مما حرمها من التمتع بنعمة الاجتهاد والحوار والجدل، الذي كان أحد أبرز سماتها.